المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE ET INTERNATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية و الدولية

04/04/2013

يوميات المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمعرض: المواطنة

التعدد اللغوي، الإعاقة ومناهضة التمييز

احتضن رواق المجلس الوطني لحقوق الإنسان في اليوم الثاني من فعاليات معرض الدار البيضاء الدولي للنشر والكتاب (31 مارس 2013) ندوات تطرقت إلى مواضيع نجحت في جذب اهتمام زوار الرواق وخلقت فضاء للنقاش والتفاعل بين مختلف شرائح المجتمع (التعدد اللغوي والثقافي والإعاقة وداء فقدان المناعة المكتسب (السيدا) والثقافة والتراث غير المادي والمواطنة).

هكذا وفي إطار الفقرة المخصصة لـ «ديناميات اللجان الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان» تناولت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرشيدية-ورزازات «التدبير الديمقراطي للتعدد اللغوي» من خلال تنظيم قراءة في التقرير الأولي للندوة المنظمة بارفود حول التعدد اللغوي والثقافي (12 و13 يناير 2013)، التي أرست قواعد صلبة للنقاش وشكلت أرضية مهمة لمواصلته. وقد ثمن المشاركون في ندوة الرواق ما جاءت به الوثيقة الدستورية بخصوص تلاحم مقومات الهوية الوطنية، «الموحدة بانصهار كل مكوناتها، العربية – الإسلامية والأمازيغية والصحراوية الحسانية، والغنية بروافدها الإفريقية والأندلسية والعبرية والمتوسطية» (التصدير)، بالإضافة إلى ترسيم الأمازيغية إلى جانب العربية، باعتبارها «رصيدا مشتركا لجميع المغاربة، بدون استثناء» والتنصيص على صيانة الحسانية، « باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الهوية الثقافية المغربية الموحدة» وعلى حماية اللهجات والتعبيرات الثقافية المستعملة في المغرب والانفتاح على اللغات الأجنبية (الفصل 5)، داعين إلى ضرورة تسريع إخراج القانون التنظيمي الذي «يحدد تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وكيفيات إدماجها في مجال التعليم، وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية» وإحداث المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، الذي سيسهر على «حماية وتنمية اللغات العربية والأمازيغية، ومختلف التعبيرات الثقافية المغربية.»

وفي نفس الإطار، احتضنت قاعة الندوات بالرواق المشترك بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان والهيئة المركزية للوقاية من الرشوة ومجلس المنافسة لقاء تناولت من خلاله اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بكلميم – طانطان موضوع «الثقافة والتراث غير المادي» الذي كان فرصة للحديث عن السياسات العمومية المعتمدة في المجال (موسم طانطان نموذجا). وقد شكل اللقاء كذلك فرصة لرصد الحصيلة الأولية لهذه التظاهرة ، التي تصنفها منظمة اليونسكو ضمن التراث غير المادي للإنسانية. وقد دعى المشاركون في اللقاء الوزارة الوصية إلى التزام بتنفيذ برنامج العمل الخاص الذي تم تقديمه لترشيح موسم طانطان ليكون تراثا عالميا للإنسانية وصيانة الموروث الثقافي غير المادي وتفعيل مقتضيات اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي التي صادق عليها المغرب في 2003 وعدم تحويل الموسم إلى مهرجان فلكلوري سنوي دون خطة استراتيجية أو هدف واضح المعالم.

إلى ذلك شهد «فضاء اللقاءات» بالرواق لقاء حول الإعاقة والأشخاص في وضعية إعاقة تطرق إلى موضوع «التربية الدامجة، تحدي لمستقبل الأطفال في وضعية إعاقة»، اعتبر خلاله المشاركون التربية الدامجة مفهوما حقوقيا شاملا يقوم على مبدأ التنوع البشري وتبني سياسات تربوية وتعليمية تأخذ بعين الاعتبار الاختلافات والتنوعات والاحتياجات الخاصة لكل فئة على حدى، لا تخص الأشخاص في وضعية إعاقة لوحدهم بل تخص كذلك أشخاص آخرين في وضعية هشاشة (الرحل، المهاجرون، أطفال الشوارع...) مبادئها عدم التمييز والمساواة وتكافؤ الفرص والولوجيات، معتبرين أن من أبرز معيقات هذه التربية هيمنة المقاربة الطبية في تعريف الإعاقة وغياب الولوجيات وانتشار التمثلات والتصورات السلبية حول الإعاقة والأشخاص في وضعية إعاقة وثقافة الشفقة والإحسان وعدم وجود قانون ملزم يحمي الحق في التعليم والولوج إلى المؤسسات التعليمية بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة وضعف برامج التحسيس وإذكاء الوعي لنشر ثقافة المساواة وتكافئ الفرص.

وبنفس الفضاء، وفي إطار «أوراش المجلس الوطني لحقوق الإنسان»، تم تنظيم لقاء حول «داء فقدان المناعة المكتسب (السيدا) وحقوق الإنسان» تناول أسباب انشغال المجلس الوطني لحقوق الإنسان بهذا الموضوع الذي يرتبط بالحق في الصحة الذي يكرسه دستور 2011 (الفصل 20 والفصل 31) وتكفله إعلانات واتفاقيات دولية عديدة. وقد دعى المشاركون في هذا اللقاء إلى ضرورة اعتماد المقاربة الحقوقية لمواجهة هذا الداء، الذي بات لا يصيب الجسد فقط بل يمس الهوية والكرامة كذلك، وسن سياسات وقائية ناجعة واحترام حقوق المصابين والأشخاص المتعايشين مع فيروس فقدان المناعة المكتسب ومحاربة الوصم والتمييز الذي يشكل انتهاكا صريحا لحقوق الإنسان، معتبرين أن حماية حقوق الإنسان في مجال السيدا مسؤولية جماعية (الفرد والدولة ومؤسساتها والمجتمع المدني والإعلام والمجتمع الدولي).

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

السفياني يدافع عن الحكومة في التطبيع مع إسرائيل ويطالب بفصل اليزمي والصايل من منصبيهما

10363/3

الرباط، عبد الحق الريحاني

أكد خالد السفياني أن هناك جهات تريد للحكومة أن تكون ضالعة في التطبيع مع الصهاينة، وسيكون ذلك، إذا لم تتحمل الحكومة مسؤوليتها في أن توقف كافة أشكال التطبيع وتتصدى للمطبعين أيا كانوا، موضحا أن «المغرب هو من يمنح التأشيرات، والمغرب هو الذي يقبل استقبال واحتضان الإرهابيين الصهاينة، والحكومة لا تسائل من يتحدى مشاعر الشعب المغربي ويخدم المشروع الصهيوني بمن في ذلك من لهم مسؤولية رسمية أوشبه رسمية...مما يطرح على الحكومة مسؤولية أساسية في هذا الاختراق المقيت.

وأضاف السفياني، في ندوة صحفية عقدتها مجموعة العمل الوطنية لمساندة فلسطين التي كانت تسمى سابقا مجموعة العمل الوطنية لمساندة العراق وفلسطين، يوم أمس بالرباط، أن ما دفع المجموعة لعقد هذه الندوة وباستعجال هو ما يعيشه المغرب في الفترة الأخيرة ما اسماه بسعار تطبيعي في مختلف المجالات وعلى كافة الأصعدة.

وفي سؤال لجريدة «الاتحاد الاشتراكي» حول مهادنة الحكومة في هذا الموضوع وعدم تحميلها المسؤولية مباشرة على كل عمليات التطبيع التي تقع عوض التهجم على بعض مكونات المجتمع المغربي، وما هي الخلفية التي تقف وراء هذه المهادنة، رد السفياني على أنه بالفعل هناك جهات أصبحت تمارس التطبيع بشكل وقح، ونحن نريد من الحكومة أن لا تتحمل هذه المسؤولية، ونحذرها إن لم تسائل هذه الجهات، ستكون ضالعة في التطبيع.

ويبدو من خلال صياغة البلاغ الذي قراه السفياني، أن المتحكم في صياغته هو أسلوب المهادنة والخوف على الحكومة، وكأنها لا تتحمل المسؤولية في كل ما يجري في البلاد، خاصة مع جاء في الدستور الجديد من صلاحيات واسعة للحكومة، ومحاولة تدويل ونشر داخل الرأي العام الوطني أن هناك جهات من المجتمع المغربي تعمل وتخطط لتعميق التطبيع مع إسرائيل، والحكومة هي المنقذ، وهي التي ستضع حدا لهذا.

والملاحظ أن السفياني، حين يتحدث عن التاشيرات، يقول إن المغرب هو الذي يمنح، ويضع حدا وفرقا وهميا بين الحكومة وبعض الجهات الرسمية والشبه الرسميةو وكان الحكومة ليست لها سلطة على هذه الجهات الرسميةو ولا تتحمل أي مسؤولية عن أخطائها في التطبيع.

وهذا يعتبر غريبا وتحولا جديدا في عمل المجتمع المدني لدى السفياني، الذي أجاب عن سؤال آخر حول خلفية هذه المهادنةو كون مردها أن حزب العدالة والتنمية أحد مكونات هذه المجموعة، قائلا إن حزب العدالة والتنمية لازال عضوا في المجموعة، وانبرى السفياني في لهجة دفاعية عن الحزب الذي يقود الحكومة، مبرزا أن فريقه اليوم يقاطع اجتماع الجمعية البرلمانية لحلف الناتو بمراكش بحضور صهيوني أيام 3، 4، و 5 أبريل 2013، ولكي يخفى ما هو مكشوف، أردف قائلا إننا في المجموعة نفرق ما بين الحكومة وحزب العدالة الذي ينتمي للمجموعة.

ولم يكتف السفياني بهذا القدر، بل هاجم ادريس اليزمي رئيس مجلس الجالية المغربية في المهجر ورئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان، واعتبر أنه من دعاة التطبيع مع الصهاينة، وطالب من رئيس الحكومة عبد الاله بنكيران بفصله من منصبه.

كما أن السفياني صب جام غضبه على نور الدين الصايل، مدير المركز السينمائي المغربي، واعتبره من أصحاب «قلة الحياء» على حد تعبيره، وأكد في خطابه متوجها للصحافيين أن يسجلوها هكذا، معتبرا أنه من المطبعين مع إسرائيل، إذ يعتز بأن المركز السينمائي قد أنتج فيلما سينمائيا على أرض المغرب.

وكشف السفياني أن مجموعته قد تم استقبالها من رئيس الحكومة مساء أمس، وقدم له مذكرة حول الجهات التي تسعى للتطبيع، وطالب السفياني بمساءلة هذه الجهات من قبل الحكومة، وأن تتحمل مسؤوليتها، وإلا ستكون ضالعة في ذلك، وبذلك يظهر أن السفياني يخاف على الحكومة من أن تسقط في التطبيع. كما أكد على ذلك في رده على جريدة «الاتحاد الاشتراكي».

خالد السفياني

«الأرشيفات الوطنية» السند الأول لكتابة التاريخ حسب مؤرخين مغاربيين

المساء 23/01/15

الأرشيف سؤال لا يتعلق بالتاريخ والماضي فقط، بل يتجه نحو المستقبل في سياق بناء الدولة الحديثة والحفاظ على ذاكرتها باعتبارها القاسم المشترك بين جميع مواطنيها، وأداة فعالة في بناء جسور المصالحة وجبر الضرر ولحم مشاعر أفراد المجتمع والتعايش الإنساني، فضلا عن حق المواطنين في الوصول إلى المعلومة.هذه هي خلاصة اللقاء الذي شارك فيه كل من المؤرخ جامع بيضا، مدير مؤسسة «أرشيف المغرب»، والمؤرخين محمد كنبيب ومصطفى بوعزيز وحسن لمعلم، إضافة إلى عبد الرزاق الحنوشي عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والتونسي منصف فخفاخ، مدير عام الأرشيف الوطني التونسي.

التوجه الحالي في هذا المجال داخل التجارب الديمقراطية الرائدة يولي الأهمية القصوى للوثيقة منذ نشأتها، مرورا بمراحل تطور سياقها التاريخي والزمني، في حين أن الاهتمام بالأرشيف وحفظ الذاكرة في البلدان العربية حديث العهد، بالنظر إلى طبيعة التطور السياسي بهذه البلدان التي ما تزال في طور ترسيخ أسس الانتقال نحو الديمقراطية وبناء دولة الحق والقانون.

كما أن سيادة الثقافة الديمقراطية، خاصة في المجتمع الرقمي، أدت إلى إزالة الحدود وتعزيز مطلب الحق في الوصول إلى المعلومة، وبالتالي عرفت نظم الوصول إلى الوثائق تطورا كبيرا أضحى معه مجال الأرشيف أحد مكونات وأسس الدولة والمجتمع الديمقراطي، علاوة على أنه يشكل المادة الأساسية التي يعتمدها المؤرخ من أجل كتابة التاريخ، والسياسي من أجل صوغ أسئلة الحاضر والمستقبل.

الندوة توقفت عند التجربة التونسية الرائدة في هذا المجال، والتي قطعت أشواطا هامة على مستوى تنظيم أرشيفها وعصرنته. كما استعرض المشاركون التجربة المغربية، في إطار برنامج مواكبة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في مجال حفظ الأرشيف والبحث التاريخي ونشر وتعميم المعارف حول التاريخ الراهن للمغرب وحفظ الذاكرة. اللقاء قدم، أيضا، بعض البرامج المعتمدة من أجل تفعيل عمل مؤسسة «أرشيف المغرب»، ودعم تثمين الأرشيف الخاص بالفترة الممتدة ما بين 1956 و1999 ودعم تدريس التاريخ الراهن وإنجاز الدراسات والأبحاث وإنتاج الدعامات التواصلية.

العوار القانوني في المذكرة المتعلقة بالقانون التنظيمي للدفع بعدم الدستورية (2/2)

مصطفى بن شريف*

المسطرة التي تحكم سير إجراءات الطعن الفرعي بعدم الدستورية.. مقاربة مقارنة

إن المسطرة التي تحكم سير إجراءات الدعوى الدستورية تختلف من نظام قانوني إلى آخر؛ ففي مصر، يعود إلى محاكم الموضوع تقدير جدية الدفع التي تتولى إعذار طالب الدفع برفع الدعوى الدستورية، داخل أجل ثلاثة أشهر، إلى المحكمة الدستورية؛ وبانقضاء الأجل المقرر له دون قيامه بالمطلوب، يترتب عنه سقوط الدفع. وهذا على خلاف فرنسا التي استحدثت مسطرة «سؤال الأولوية الدستورية»، التي بموجبها تتولى محاكم الموضوع فحص جدية الدفع بعدم الدستورية من عدمه؛ وفي حال الاستجابة للدفع تحيله على جهة القضاء العالي المختصة، إما محكمة النقض أو مجلس الدولة (القضاء الإداري)، التي بدورها تقرر إحالة الدفع من عدمه على المجلس الدستوري، بوصفه صاحب مركزية الرقابة الدستورية، الذي يعود إليه قرار الفصل في الدفع برفضه أو إلغاء القانون المطعون فيه.

أما مستقبل القانون التنظيمي المتعلق بالدفع بعدم الدستورية في المغرب، الذي سيتم استحداثه تأسيسا على الفصل 133 من الدستور، فيجب أن يكون توقعيا وغير متسم بالإغفال القانوني، وبما لا يغرق المحكمة الدستورية بالقضايا من جراء ممارسة دعاوى الدفع بعدم الدستورية، هذا في حال إعمال مسطرة الطعن المباشر من الأطراف، إذ يرفع إلى المحكمة الدستورية ويودع دون صائر بأمانتها العامة أو بكتابة الضبط بها، وفقا للشكل الذي سيحدث لهذه الغاية، وذلك بعد إجراء فحص أولي ذي طابع تقديري لمحاكم الموضوع.

هذا الشكل من الرقابة الدستورية عن طريق الدعوى الفرعية يماثل النظام المتبع في الرقابة عن طريق الدعوى الأصلية، علما بأن الغاية في الحالتين معا هي إخضاع القوانين للرقابة التي يترتب عنها إما رفض الدعوى الدستورية أو عدم قبولها، وإما إلغاء القانون المخالف للدستور.

إن الدفع بعدم الدستورية قد يتم بمقتضى مذكرة مستقلة عن مقال الدعوى أو مقال الطعن، بواسطة محام، ترفع إلى المحكمة التي أثير أمامها الدفع، والتي تتولى فحصه عن طريق ملاحظة ما إذا كان القانون أو النص المطعون فيه يتضمن اعتداء على الحقوق والحريات المنصوص عليها في الدستور؛ فإذا تراءى لها أنه غير جدي فإن لها سلطة رفضه القابل للطعن مع الطعن في الحكم الصادر في الدعوى، أي أنه غير قابل لأن يكون موضوع طعن منفصل عن الطعن في الحكم الصادر في القضية. وفي حال تقدير جديته، فإنها توقف الفصل في الدعوى وتحيل القضية على محكمة النقض التي عليها البت في فحص الدفع بعدم الدستورية، داخل أجل 30 يوما، وهي متركبة من رؤساء الغرف المعنية بالدفع وعضوية أربعة مستشارين، والتي تصرح خلاله بإحالته على المحكمة الدستورية أو رفضه، على أن تنظر في الدفع بعدم الدستورية داخل أجل 30 يوما، انطلاقا من تاريخ الإحالة عليها من طرف محكمة النقض، بعد إشعار رئيس الحكومة ورئيسي مجلسي البرلمان لتقديم ملاحظاتهم الكتابية في الموضوع. ويعتبر الحكم الصادر عن المحكمة الدستورية غير قابل لأي طعن، وينشر في الجريدة الرسمية. ويذكر أن الإجراءات التي تحكم سير مسطرة الدفع بعدم الدستورية تخضع لمبدأ العلنية والمواجهة في جميع مراحلها، سواء أمام محاكم الموضوع أو أمام محكمة النقض أو أمام المحكمة الدستورية. إن صدور دستور 2011، لا يترتب عنه إلغاء سائر القوانين السابقة عليه، بل يتعين وجوبا إسقاط تلك التي تتعارض مع أحكامه أو تعديلها بما يطابق مقتضيات الدستور. ويمكن للرقابة اللاحقة عن طريق الدفع أن تمتد إلى القوانين التي صدرت قبل العمل في المجلس الدستوري، وكذا القوانين التي صدرت بعد ذلك، ولم تكن موضوع رقابة وجوبية، وهذه الأحكام لم ترد في مذكرة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الأمر الذي طبعها بالعوار القانوني في العديد من مضامينها.

*دكتور في الحقوق

توشيح ألبير ساسون بوسام الاستحقاق المدني الاسباني

31/7772

وشح السفير الإسباني بالمغرب البيرتو ناڤارو، أول أمس بالرباط، ألبير ساسون عضو المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وأكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات، بوسام الاستحقاق المدني الاسباني.

وأعرب ساسون في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء على هامش حفل أقيم بهذه المناسبة، عن فخره واعتزازه بهذا التوشيح الذي يمثل بالنسبة إليه «نقطة انطلاقة ووصول».

وقال الأكاديمي المغربي إن التوشيح يعد نقطة وصول «لأنني سعيت منذ استقلال بلدينا، إلى تطوير وتعزيز التعاون بين المغرب وإسبانيا في مجالات حقوق الإنسان والعلوم والتكنولوجيا، نظرا لروابط الجوار والصداقة والتاريخ المشترك بين بلدينا».

وأكد أن هذا التوشيح يعد أيضا نقطة انطلاق وحافزا ل«مواصلة بذل الجهود لتعزيز العلاقات بين البلدين».

وأشاد ساسون بالاتفاقات الموقعة بين رئيسي حكومتي البلدين بمناسبة الدورة الاخيرة للجنة العليا المشتركة التي عقدت في 3أكتوبر الماضي بالرباط، والتي تضمنت «لأول مرة فقرة عن العلوم والتكنولوجيا، ولاسيما في مجالات الطاقة الشمسية والبيئة والتكنولوجيا الحيوية والموارد البحرية».

ونوه ناڤارو في تصريح مماثل بالمسار المتفرد للسيد ألبير ساسون، الذي جعل منه «رجلا يعمل على تقريب الأوساط العلمية في البلدين».

وسلط السفير الإسباني الضوء على المراحل المختلفة التي طبعت مسيرة ساسون، سواء كعالم في المغرب أو في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، فضلا عن «عمله المتواصل لإرساء علاقات التعاون بين المغرب واسبانيا، ولاسيما من خلال رئاسته لجمعية بيوأورولاتينا».

ويعد ساسون أستاذا مبرزا في العلوم الطبيعية من جامعة باريس في العام 1967، وشغل منصب عميد كلية العلوم بالرباط، قبل أن يلتحق سنة 1974 بمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة.

وفي سنة 1990، عين عضوا بالمجلس الاستشاري لحقوق الانسان ثم عضوا بأكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات. كما شغل ساسون لعدة سنوات منصب نائب رئيس لجنة الطائفة اليهودية بالرباط خلال نهاية الستينات وبداية السبعينات.

وألف ساسون العديد من الأبحاث العلمية من بينها «البيولوجيا: التحديات والوعود»، التي ترجمت إلى عدة لغات، و«دور الكائنات الدقيقة في المحيط الحيوي ومستقبل البيولوجيا الدقيقة التطبيقية»، و«تغذية رجال الغد».

الهيبة يرد على ادعاءات هيومن ووتش بشأن محاكمة اكديم إيزيك

27263

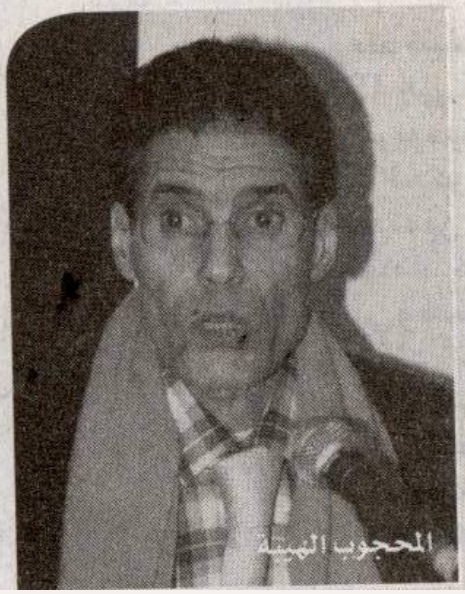
المحجوب الهيبة

رد المندوب الوزاري لحقوق الإنسان المحجوب الهيبة على ادعاءات هيومن رايتس ووتش بشأن محاكمة متهمي أحداث اكديم إيزيك، وقال الهيبة في بيان نشرته وكالة الأنباء الفرنسية، إن المحكمة "جرت ضمن ظروف محاكمة عادلة رغم طابعها العسكري"، وأضاف أن "كيفية حصول المحاكمة (...) أتاحت بوضوح تأكيد احترام المعايير المعترف بها دوليا على صعيد المحاكمات العادلة والمحايدة"، مؤكدا انه تم "ضمان كل حقوق الدفاع عن المتهمين" وأوضح انه إذا كان المجلس الوطني لحقوق الإنسان قد دعا أخيرا إلى أبطال إمكان محاكمة مدنيين أمام محكمة عسكرية، فان المجلس المذكور لم "ينزع عن المحكمة العسكرية اختصاصها (...) طول مدة المحاكمة"، وأكد أن هذا الاختصاص "يظل ساريا حتى انجاز الإصلاحات التي بدأها المغرب" وتهدف توصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى تامين انسجام بين التشريعات والدستور الجديد الذي تبناه المغرب العام 2011.

فرنسا تدعو البوليساريو إلى احترام حقوق الإنسان بمخيمات تيندوف

أشادت بالتقدم الذي سجله المغرب في مجال اقتران الحقوق والحريات

2726/3

أشادت فرنسا، المتشبثة بتحسين حقوق الإنسان، أول أمس الثلاثاء، ب"التقدم" الذي سجله المغرب في مجال حقوق الإنسان بالأقاليم الجنوبية، معربة عن أملها في أن يتم "اتخاذ إجراءات مماثلة" داخل مخيمات تندوف التي تسيطر عليها (البوليساريو) بجنوب غرب الجزائر.

وفي جواب على سؤال كتابي للنائبة الاشتراكية كاثرين ترواليك حول مواقف مؤسسة كينيدي بخصوص الخروقات المزعومة لحقوق الإنسان، أكد وزير الشؤون الخارجية الفرنسي، لورون فابيوس، أن بلاده "متشبثة بتحسين" هذه الحقوق.

وأوضح أنه ومنذ أزيد من عقد من الزمن حقق المغرب تقدما في مجال حقوق الإنسان، مبرزا في هذا الصدد الدستور الجديد لفاتح يوليوز 2011 والمجلس الوطني لحقوق الإنسان المستقل، والذي يضم لجنتين جهويتين بالصحراء، ودعوة العديد من المقررين الخاصين لمجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة.

وأضاف أن فرنسا تجري "حوارا متواصلا مع السلطات المغربية في هذا الشأن، وتعرب عن أملها في أن تستمر الجهود المغربية وأن يتم اتخاذ إجراءات مماثلة داخل مخيمات تندوف".

ومن جهة أخرى، لاحظ رئيس الدبلوماسية الفرنسية أن هذه القضية "تثير توترات بين المغرب والجزائر سواء على مستوى علاقتهما الثنائية أو على مستوى المحافل متعددة الأطراف، وتحول دون بناء مغرب عربي موحد مستقر ومزدهر".

وقال في هذا الصدد إن هذا الخلاف يزيد من حدة "المخاطر في سياق عدم الاستقرار بمنطقة الساحل"، مجددا التأكيد على دعم باريس للمخطط المغربي للحكم الذاتي الذي تعتبره فرنسا "قاعدة جدية وذات مصداقية لحل متفاوض بشأنه".

وأضاف أن فرنسا العضو في "مجموعة أصدقاء الصحراء الغربية" تعتبر أن "الأولوية يجب أن تعطى للمسلسل السياسي ودعم جهود الأمم المتحدة في هذا الاتجاه (...) وأن الحوار وحده كفيل بالتوصل إلى حل سياسي واقعي، عادل، مستدام ومقبول من قبل الجميع".

وأكد أن فرنسا تربطها علاقات ثنائية "مستمرة مع المغرب والجزائر وتشجع جهود التقارب بين البلدين الجارين".

وتجدر الإشارة إلى أن ما يسمى نزاع الصحراء المسماة "غربية" هو نزاع مفروض على المغرب من قبل الجزائر التي تمول وتحتضن فوق ترابها بتندوف حركة (البوليساريو) الانفصالية. ويطالب (البوليساريو) المدعوم من قبل النظام الجزائري بخلق دويلة وهمية في منطقة المغرب العربي. وهو مطلب يعيق كل جهود المجتمع الدولي من أجل اندماج اقتصادي وأمني إقليمي.

■ **اعتصام** 4034/1

قرر معتقلون سابقون ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والمندمجون في أسلاك الوظيفة العمومية وشبه العمومية، تنظيم اعتصام مفتوح أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان الأربعاء المقبل. وعزا المحتجون قرار الاعتصام إلى عدم استجابة الجهات المختصة للمفهم المطلبي المتعلق باستكمال الإدماج الاجتماعي، خاصة الشق المتعلق منه بالتقاعد وتركيب الحياة الإدارية كما ورد في مذكرتهم المطلبية المؤرخة في 30 شتنبر 2012.

في تقريره السنوي «سجون الدار البيضاء وآيت ملول وسلا على قائمة السجون المشتكى بها»

مرصد الجامعي يرسم صورة «قاتمة» عن وضعية السجون

الرباط- عبد الحق العضيمي 9366/6

■ رسم تقرير حقوقي، أعده المرصد المغربي للسجون صورة "سوداء" عن وضعية بعض السجون المغربية، حيث أشار إلى "الاكتظاظ القاتل والمهول" الذي تعاني منه، بالإضافة إلى "الحكامة غير الجيدة في تدبير بعض هذه السجون من خلال اختيار مفهوم يقوم على أساس اعتبار السجن مكانا لتعلم التربية على الطاعة وتنفيذ الأوامر وطأطأة الرأس...وعلى اعتبار المقاربة الأمنية التي تبيح تجييش السجن تحت هاجس الخوف من الانفلات أو من العصيان، وأيضا انتشار بعض الظواهر من قبيل ترويج المخدرات".

وكشف المرصد المغربي للسجون من خلال تقريره الذي تم عرضه خلال ندوة صحفية صباح أمس في الرباط، بأنه توصل بـ117 شكاية من أصل 359 شكاية،

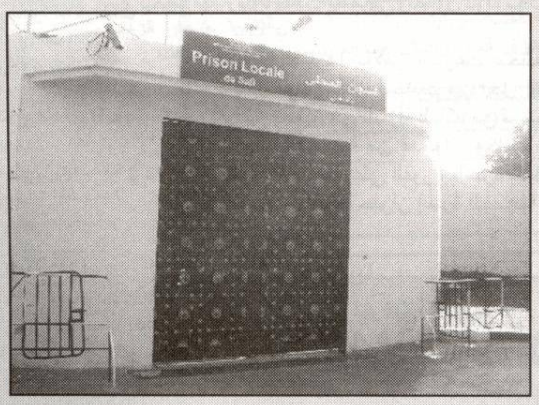

تتعلق بالعنف الممارس على السجناء والسجينات، وأن عدد الشكايات المتعلقة بالإضراب عن الطعام، تبلغ 88 شكاية، و80 شكاية في موضوع الاستشفاء والتطبيب، و28 شكاية موضوعها الانتقال إلى سجون أخرى، بالإضافة إلى شكايات تتعلق بمواضيع قانونية أخرى. مشيرا في الوقت ذاته إلى أن سجون الدار البيضاء وآيت ملول وسلا توجد على قائمة السجون المشتكى بها.

وقال المرصد ذاته في هذا الصدد إن "انتهاك حقوق السجناء ليس ظاهرة معزولة أو استثنائية في بعض المواقع دون أخرى، بل تهم جميع السجون ومختلف المناطق والسجون المغربية". منبها من أن كل تأخير في المعالجة الفورية والشمولية للأوضاع المعقدة بالسجون لا يعني سوى قبول تفاقم انتهاكات حقوق السجناء ولقواعد الدستور. وطالب في هذا السياق بـ"خلق آلية مؤسساتية مركزية مستقلة عن المندوبية العامة لإدارة السجون تتمتع بضمانات دستورية تشرف على مراقبة السجون طبقا لمنهجية استراتيجية محددة"، وتكون مكونة من "مؤسسة الوسيط ومجلس حقوق الإنسان، والهيئة المركزية لمحاربة الرشوة والمرصد المغربي للسجون، وهيئة الأطباء ومؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء.

وتضمن تقرير المرصد، العديد من المقترحات، منها على الخصوص "إدراج تعديلات على مقتضيات القانون المنظم للسجون"، منها "عدم السماح باستعمال العنف والتعنيف اتجاه النزلاء لأسباب تتعلق بالتنظيم الداخلي للمؤسسة"، مع ضرورة التناسب بين أسلوب الضبط وبين الاضطراب إذا دعت ضرورة استثنائية أن يضبط سجين تحسبا لما قد يترتب عنه من مخاطر ضد النزلاء أو مرافق السجن، وأن يتمتع كل سجين بالحق في العفو والإفراج المقيد والرخص الاستثنائية".

في لقاء صحفي بمقر النقابة الوطنية للصحافة المغربية

السفياني يهاجم تقرير المركز السينمائي المغربي وتصريح اليازمي

93661/1-6

الرباط : كمال عسو

طالب خالد السفياني عن السكرتارية الوطنية لمجموعة العمل الوطنية من أجل فلسطين الحكومة المغربية وكافة المسؤولين المغاربة بأن يتحملوا مسؤولياتهم الكاملة في وضع حد نهائي لكافة أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني والصهاينة.

وكشف السفياني خلال لقاء صحفي احتضنه مقر النقابة الوطنية للصحافة المغربية صبيحة يوم أمس الأربعاء، أن المغرب هو الذي يمنح التأشيرات يقبل استقبال واحتضان الصهاينة والحكومة لا تسائل من يتحدى مشاعر الشعب المغربي ويخدم المشروع الصهيوني والصهاينة مما يطرح على الحكومة مسؤولية أساسية في هذا الاختراق المقيت .

وأكد السفياني في كلمته على أن هناك من يريد لهذه الحكومة أن تكون ضالعة في التطبيع مع الصهاينة وسوف تكون كذلك إذا لم تتحمل مسؤوليتها الكاملة وتوقف كافة أشكال التطبيع وتتصدى للمطبعين أيا كانوا، داعيا الشعب المغربي إلى المزيد من الحذر وعلى مقاومة كافة أشكال التطبيع بمختلف الوسائل المشروعة، مؤكدا على ضرورة إصدار قانون يجرم التطبيع ويعاقب المطبعين .

أنظر الصفحة السادسة

في لقاء صحفي بمقر النقابة الوطنية للصحافة المغربية

السفياني يهاجم تقرير المركز السينمائي المغربي وتصريح إدريس اليازمي

الرباط : كمال عسو

■ طالب خالد السفياني عن السكرتارية الوطنية لمجموعة العمل الوطنية من أجل فلسطين الحكومة المغربية وكافة المسؤولين المغاربة بأن يتحملوا مسؤولياتهم الكاملة في وضع حد نهائي لكافة أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني والصهاينة.

وكشف السفياني خلال لقاء صحفي احتضنه مقر النقابة الوطنية للصحافة المغربية صبيحة يوم أمس الأربعاء، أن المغرب هو الذي يمنح التأشيرات يقبل استقبال واحتضان الصهاينة والحكومة لا تسائل من يتحدى مشاعر الشعب المغربي ويخدم المشروع الصهيوني والصهاينة مما يطرح على الحكومة مسؤولية أساسية في هذا الاختراق المقيت .

وأكد السفياني في كلمته على أن هناك من يريد لهذه الحكومة أن تكون ضالعة في التطبيع مع الصهاينة وسوف تكون كذلك إذا لم تتحمل مسؤوليتها الكاملة وتوقف كافة أشكال التطبيع وتتصدى للمطبعين أيا كانوا، داعيا الشعب المغربي إلى المزيد من الحذر وعلى مقاومة كافة أشكال التطبيع بمختلف الوسائل المشروعة، مؤكدا على ضرورة إصدار قانون يجرم التطبيع ويعاقب المطبعين .

وهاجم خالد السفياني المركز السينمائي المغربي خاصة بعد نشر تقريره برسم سنة 2012 والذي تضمن أن شريطا صهيونيا تم إنتاجه على أرض المغرب، الشيء الذي وصفه بـ "قلة الحياء"، كما عاب السفياني ادريس اليازمي رئيس مجلس الجالية المغربية في المهجر ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان عما صدر عنه من دعوة "اعتبرها مستفزة للتطبيع مع الكيان الصهيوني والحديث عن كون الصهاينة من أصل مغربي هم مواطنون مغاربة كاملو المواطنة لهم ما للمغاربة من حقوق، واستنكر السفياني سفر يونس العيناوي إلى إسرائيل بدعوى الإشراف على تدريب صهاينة على كرة المضرب وهو يحمل حسب ما نشر صفة مستشار في ديوان وزير الشباب والرياضة في الحكومة الحالية مما يعطي طابعا من الرسمية للخطوات التطبيعية .

وأشار السفياني إلى أن السكرتارية الوطنية لمجموعة العمل الوطنية من أجل فلسطين تقدمت بطلب لقاء رئيس الحكومة باستعجال حيث تم عقده بحضور وزير الدولة قدمت خلاله مذكرة في هذا الموضوع، مطالبة إياه بأن تتحمل الحكومة المسؤولية في التصدي لكل أشكال التطبيع ولخدامه، مبرزا أنه إذا لم تتحمل الحكومة المسؤولية في هذا الصدد فستكون مدانة، مشددا على ضرورة تصدي السكرتارية لذلك إذا ثبت أن أي حكومة مغربية أو جمعية أو حزب سياسي ضالعة في التطبيع .

العلم

«أزطا» تشق عصا الطاعة على المجلس الوطني لحقوق الإنسان

اتهام اللجنة الجهوية بسوء الإختيار ومقاطعة ندوة المواطنة

22 562/1

الرباط: عزيز اجهبلي

في سابقة هي الأولى من نوعها، أقدمت الشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة المعروفة اختصارا بـ«أزطا» فرع وجدة على مقاطعة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، من خلال اتخاذ قرار عدم المشاركة في ورشة حول موضوع: «الحريات الفردية والمواطنة» في إطار ندوة حول سؤال: «المواطنة بين الحرية والمسؤولية، كان المجلس دعا إلى تنظيمها يومي 15 و 16 مارس الماضي.

وأكدت أزطا فرع وجدة في بيان بعثت بنسخة منه إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط أنها تفاجأت من اختيار اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية بوجدة لتنظيم هذا النشاط.

وأضاف بيان «أزطا فرع وجدة» أن هناك شعورا بخيبة أمل وإحباطا لأن المقر الذي اختير لتنظيم الندوة مازال موضع إشكال واحتجاج ومقاطعة من لدن هيئات وفعاليات المجتمع المدني.

وذكرت أن أبرز تجليات مقاطعة الفعاليات المدنية لهذا المركز هو الوقفة الاحتجاجية والبيان الذي نشرته وسائل الاعلام. وتساءلت الشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة باستغراب، كيف للجنة الجهوية لحقوق الإنسان بوجدة فكيك أن تترك الفضاءات العامة من قبيل الجامعة والمركب الثقافي ومقر الجهة وفضاء النسيج الجمعوي وغيرها لتلجأ إلى تنظيم ندوة في هذا المقر الذي يحظى بالمقاطعة من لدن فعاليات المجتمع المدني.

ولهذه الأسباب أعلنت «أزطا فرع وجدة» للمجلس الوطني لحقوق الإنسان وللرأي العام الوطني والجهوي ولكافة الفعاليات المدنية والسياسية والثقافية مقاطعتها لهذه الندوة.

نفى المدير العام للإدارة العامة للسجون في المغرب حفيظ بنهاشم، في كلمة له خلال لقاء نظمه المجلس الوطني لحقوق الإنسان، اتهامات عن مراكز للاحتجاز تابعة لإدارته بممارسة التعذيب ضد السجناء، مضيفا أنه لا وجود لممارسات تعذيب في المغرب إلا على صفحات الجرائد.

7/193

وأشار أن الإدارة العامة للسجون قدمت للمحاكمة بعض العاملين في السجون الذين وجهت إليهم اتهامات بممارسة التعذيب دون أن يثبت بشكل قاطع أنهم ارتكبوا مثل هذه الممارسات.

ويطالب عدد من المعتقلين الإسلاميين، «المحسوبين على بعض التيارات الجهادية»، الحكومة المغربية بفتح تحقيق حول عمليات تعذيب يقولون إنهم تعرضوا لها داخل السجون، وتنفيها الإدارة العامة للسجون في المغرب■

تعاني من الاكتظاظ والمعاملات السيئة والتعذيب والعزلة والمخدرات

المرصد المغربي للسجون يرسم صورة سوداء لواقع السجون

5/568

الرباط -خ-م

رسم المرصد المغربي للسجون صورة قاتمة عن واقع السجون بالمغرب، وكشف مجموعة من المعضلات التي تعيش على وقعها المؤسسات السجنية مثل المعاملات السيئة والتعذيب والعزلة عن المحيط المجتمعي والإهمال الصحي والترفيهي والتعليمي.

واعتبر المرصد في ندوة صحفية، أمس الأربعاء بالرباط، أن أهم وأخطر ما عانت منه السجون ولا زالت هي الاكتظاظ الكبير والارتفاع المهول في أعداد نزلاء السجون، لتأتي بعدها معضلة الحكامة غير الجيدة في تدبير أوضاع السجون، من خلال اختيار مفهوم يقوم على أساس اعتبار السجن مكانا لتعلم التربية على الطاعة، وعلى اعتبار المقاربة الأمنية التي تبيح تجييش السجن تحت هاجس التخوف من الانفلات أو العصيان.

وأكد المرصد، الذي قدم تقريره السنوي لسنتي 2011 و2012، أن أزمة السجون هي أزمة مركبة منها البنيوي والهيكلي والقانوني والقضائي والسوسيوثقافي والاقتصادي والبشري.

واعتبر التقرير أن سنة 2012 وضعت مندوبية السجون تحت أضواء الرأي العام، كما شكلت الاعتراف علنا بأن السجن ليس مكانا للأمن الإنساني والقانوني.

وقال عبد الرحيم الجامعي، رئيس المرصد، إن عدد السجناء لا ينزل عن رقم 70 ألف إلا نادرا، فضلا عن النسبة الكبيرة للمعتقلين الاحتياطيين.

واعترف الجامعي بأن هناك صعوبات في التعامل مع المندوبية وخلال زيارة السجون، موضحا في الوقت نفسه أن السياسة الجنائية والرؤية المحددة للسجون تؤدي إلى الاكتظاظ الذي اعتبره ظاهرة خطيرة.

وأضاف قائلا :«إذا لم نعالج بشكل موضوعي وشفاف هذه الاختلالات، فإننا لن نتخطى الموقع الذي لا زلنا فيه إلى اليوم، ولن نتخطى مرحلة السجن الذي يعتبر مرتعا لترويج عدد من الجرائم وعدد من السلوكات المشينة، وفي غياب الإدماج بشكل تشاركي وجماعي في معالجة الأوضاع سنبقى في وضع لا نحسد عليه، فنحن لم نبرح مكاننا حيث لا زال هناك الاكتظاظ وسوء المعاملة والتقصير في التعاطي مع الأوضاع».

وأكد المصدر نفسه أنه اتضح اليوم للجميع أنه إلى جانب عدم تحقق الغاية الأمنية بسبب الحوادث الكثيرة التي عرفتها سجون المغرب في السنوات الأخيرة، أصبح السجناء يجردون من إنسانياتهم وكرامتهم البشرية عندما تلقي بهم الظروف وراء قضبان الزنازن.

وعلى الرغم من تسجيله للأوضاع المتردية للسجون، فإن المرصد لا ينكر المجهودات المبذولة من أجل تحسين الأوضاع داخل المؤسسات السجنية، ويثمن كل المبادرات التي تسير في اتجاه الرفع من الحكامة السجنية والنهوض بها كي تلعب دورها، منها إصلاح العديد من المؤسسات وبناء مؤسسات بمعايير حديثة وبناء مقر جديد للإدارة العامة، بالإضافة إلى توقع قرارات مهمة كتاسيس مركز التكوين وبناء مؤسسات خارج المناطق الحضرية.

وكشف المرصد أن المعتقلين في إطار قضايا ترويج المخدرات واستهلاكها تصل نسبتهم إلى 37 في المائة، حسب أرقام المندوبية العامة، وهي فئة تعاني من الإدمان، مما يعد مشكلا أساسيا يجب معالجته، مضيفا أن ترويج المخدرات من الظواهر المتفشية في السجون، بالإضافة إلى انتشار الرشوة داخل السجون، وتواجد المصابين بالأمراض العقلية والنفسية داخل فضاء السجن.

وكشف المرصد أن عدد الأحداث الموجودين بالسجون يبلغ 1746 حدثا، أي ما يمثل 8 في المائة.

وقدم التقرير السنوي مجموعة من التوصيات، منها ضرورة القيام بملاءمة المنظومة الجنائية ونظام المؤسسات السجنية مع مقتضيات الدستور، وضرورة استعجال القيام بإصلاحات في المنظومة الجنائية، من أجل الحد من ظاهرة الاعتقال الاحتياطي وعقلنة تطبيقها، بالإضافة إلى تخفيض السنة السجنية إلى 10 أشهر، واحتساب السجن بالليل كنصف يوم من السجن، وضرورة تفعيل مبدأ المسؤولية مقابل المحاسبة في مجال تدبير السجون وتاسيس اللجنة الوطنية لمراقبة أماكن الاحتجاز المنصوص عليها في مبادئ الأمم المتحدة، والإسراع بفتح الحوار الوطني حول السجون المزمع تنظيمه، وإعمال توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

دعا وزارة العدل إلى إعادة النظر في الاعتقال الاحتياطي

بنهاشم يشتكي قلة الموارد البشرية داخل مندوبية السجون

4/568

عبد الوهاب بارع

قال حفيظ بنهاشم، المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج، إن العدد الحالي للموظفين بالإدارة غير كاف، حيث تم طلب 1500 منصب مالي برسم السنة الحالية، لكنهم لم يحصلوا إلا على 600 من أصل 800 تم منحها لهم، بعد أن تقلص العدد عبر المرور من رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران، ومصطفى الرميد، وزير العدل والحريات.

وأضاف بنهاشم، مساء أول أمس الثلاثاء، في معرض حديثه عن الوضع العام بالسجون المغربية، أثناء اللقاء الذي احتضنه المعرض الدولي بالدار البيضاء، أن المندوبية العامة لإدارة السجون قامت بالعناية بالموظفين، من خلال قانون أساسي جديد، حيث تم منح الموظفين تعويضات عن خدمات المداومة والمسؤولية. لتتم مساواتهم بموظفي الإدارة العامة للأمن الوطني، مشددا على أن الموظفين كانوا من قبل ذلك أدنى بكثير.

وكشف المندوب العام لإدارة السجون أن المندوبية طالبت بمنح تعويضات لموظفي إدارة السجون عن السكن، لكنها وجدت صعوبات في ذلك. ودعا بنهاشم المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى دعم المندوبية في سبيل الحصول على الامتيازات المذكورة، مشددا في الوقت نفسه على أن تقديم بعض الموظفين من إدارة السجون للعدالة، راجع بالأساس إلى الانفلاتات الأمنية وعدم الالتزام بأخلاقيات وقواعد العمل. كما أوضح أن إدارته قامت بمد الوزارة الوصية بمشروع قانون يخص تمكين موظفي السجون من التعويض الخاص بالسكن، وبناء مجمعات سكنية بالقرب من مقرات العمل، مقترحا تغيير اسم المركبات السجنية إلى مركبات سكنية.

وبخصوص الاكتضاض الذي تعرفه عدد من المؤسسات السجنية، قال بنهاشم إن عدد السجناء بالمغرب ارتفع بنسبة 114.81 في المائة سنة 2013 مقارنة بسنة 2008، حيث بلغ عددهم 58 ألفا في السنة الحالية، في حين لم يكن العدد يتجاوز 27 ألفا قبل خمس سنوات، حسب إحصائيات أوردها حفيظ بنهاشم، الذي طلب من وزارة العدل إعادة النظر في مسألة الاعتقال الاحتياطي.

وأوضح المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج، أن سبب الاكتظاظ الحاصل في السجون هو العدد الكبير لحالات الاعتقال الاحتياطي، وهو ما يصعب من مأمورية الإدارة، داعيا في الوقت نفسه إلى أن تأخذ التشريعات المقبلة ذلك بعين الاعتبار، في رسالة واضحة لوزارة العدل لإيجاد صيغة بديلة في متابعة المتهمين في حالة اعتقال.

وأضاف بنهاشم ، وهو يواصل الحديث عن الإكراهات التي تواجه إدارة السجون :» تسلمنا مباني وزارة الداخلية القديمة، حيث كانت تمارس فيها أمور لا يسمح القانون الحالي بها، والآن لا يمكن التحدث عن الاعتقال إلا تحت السلطة التي لها الحق في ذلك. وتلك الإكراهات جعلتنا نواجه صعوبات شتى، فنحن في منتصف الطريق لتجاوزها تدريجيا.»

وأضاف أن مجموعة من المؤسسات السجنية كانت في وضعية مهترئة، وأن عدداً منها كان مهددا بالانهيار، وأنه في فصل الشتاء كانت مجموعة من الأسقف تقطر الماء، موضحا أن المندوبية تعاملت مع الأمر بالإصلاح والترميم حسب الحالات. مشيرا إلى أن إدارته قامت بعدة إصلاحات داخل السجون، وأنها قامت بما يجب ترميمه وإصلاحه، حيث تم منح الصلاحية لـ14 مقاولة لتشييد مجموعة من السجون، في عدد من المدن المغربية كاسفي وخريبكة ومكناس وغيرها.

Aujourd'hui Le Maroc

Prisons

L'Observatoire appelle à une instance indépendante

29 02 16

DNCR à Rabat
Ahmad Salaheddine

Le document de l'Observatoire a salué le rapport parlementaire sur le pénitencier d'Oukacha et celui du CNDH sur les prisons comme des avancées insignes sur la voie de la bonne gouvernance pénitentiaire en ce qu'ils ont mis fin au mutisme qui entourait ces questions.

L'année 2012 a battu le record des drames des prisons, a informé le dernier rapport de l'Observatoire marocain des prisons qui a été présenté mercredi à Rabat. Ce document qui relève un nombre croissant des atteintes aux droits des détenus et qui établit que la dégradation de la situation matérielle et morale dans les prisons s'est aggravée, en impute la raison principale au surpeuplement.
Le bâtonnier Abderrahim El Jamaii, cheville ouvrière de l'Observatoire, a estimé que l'abus fait de la procédure de la détention préventive est l'une des causes de cette surdensité carcérale. Cependant, il s'est refusé à considérer que les juges sont seuls responsables de cette situation. En réponse à une question d'ALM, il a déclaré que c'est la philosophie du système pénal qui est en cause, tant elle considère que la peine privative de liberté est la seule efficace.
Il a donc appelé à privilégier les peines alternatives pour tenter de remédier au problème. Il a également jugé que le respect des droits des détenus exige des efforts permanents et la création d'une instance spécialisée dans le suivi des conditions de détention et de la gestion des affaires pénitentiaires. Il a affirmé que la composition de cet organe - nécessairement indépendant pour être performant-, doit aussi refléter la diversité des intervenants en réunissant des associations de la société civile, des juristes, des médecins et des représentants de la justice.
Le document de l'Observatoire a salué le rapport parlementaire sur le pénitencier d'Oukacha et celui du CNDH sur les prisons comme des avancées insignes sur la voie de la bonne gouvernance pénitentiaire en ce qu'ils ont mis fin au mutisme qui entourait ces questions. Il a relevé que suite à ces documents, quelques mesures ont été prises pour l'amélioration des conditions de détention. Le document cite la réfection d'établissements pénitentiaires, la construction de nouvelles prisons et le projet de construction d'un centre de formation.
Ce document note par ailleurs que les prisonniers en détention provisoire représentent 46% du total de la population carcérale dont 4,20% sont des femmes.
Le document révèle aussi que 86% des prisonniers sont âgés de 21 à 50 ans – la classe active dans la société, précisent les rédacteurs du texte - , 8% sont âgés de 13 à 20 ans et 6% ont plus de 50 ans. Ces personnes sont détenues à proportion de 53,49% pour crimes financiers et trafics de drogue tandis que 31,29% ont été incarcérés pour crimes contre d'autres personnes ou contre l'ordre public.
Le rapport conclut que *«79,33% des prisonniers sont analphabètes ou d'un niveau scolaire bas, ce qui pose de nombreux problèmes pour la mise en œuvre des plans de réinsertion, notamment en ce qui concerne la formation professionnelle et l'enseignement, qui sont soumis à des conditions précises par les secteurs de tutelle»*.
L'Observatoire marocain des prisons qui a considéré que la bonne gouvernance pénitentiaire participe du fait que la prison est un élément de la société et un lieu de réinsertion sociale, a appelé à une refonte des relations qui unissent le juge d'instruction au parquet. Abderrahim El Jamaii, qui a en particulier déclaré que ces rapports ne sont pas transparents de la manière qui permette d'établir clairement la responsabilité de la détention préventive, a appelé à leur refonte vers une plus grande transparence et une meilleure redevabilité.
Il a ajouté que la capacité carcérale doit également être agrandie. Avec 70.000 détenus chacun, le Maroc et la France n'ont pas les mêmes problèmes car nous n'avons que 70 établissements alors qu'ils sont un peu moins de 200 en France.■

L'opinion
www.lopinion.ma

Tout en saluant les «progrès» enregistrés par le Maroc en la matière dans les provinces du Sud

17007/5

La France appelle à l'amélioration des Droits de l'Homme dans les camps de Tindouf

La France, attachée à l'amélioration des droits de l'Homme, a salué mardi les «progrès» enregistrés par le Maroc en la matière dans les provinces du sud et souhaite que «des mesures comparables soient mises en œuvre» dans les camps de Tindouf administrés par le Polisario dans le sud-ouest de l'Algérie.

Dans une réponse à une question écrite d'une députée socialiste, Mme Catherine Troallic qui se fait siennes les positions de la Fondation Kennedy sur les prétendues violations des droits de l'Homme, le ministre des affaires étrangères, M. Laurent Fabius a souligné que son pays est «attaché à l'amélioration» de ces droits.

Depuis plus d'une décennie, a-t-il relevé, le Maroc a réalisé des progrès en la matière : nouvelle constitution du 1er juillet 2011 , conseil national des droits de l'Homme indépendant, dont deux commissions régionales au Sahara, invitation de plusieurs rapporteurs spéciaux du conseil des droits de l'Homme des Nations unies».

La France entretient «un dialogue suivi avec les autorités marocaines à ce sujet. Elle souhaite que les efforts marocains continuent et que des mesures comparables soient mises en oeuvre dans les camps de Tindouf», a-t-il écrit .

Par ailleurs, le chef de la diplomatie française a observé que cette question «maintient des tensions entre le Maroc et l'Algérie, tant dans leur relation bilatérale que dans les enceintes multilatérales, et freine la construction d'un Maghreb uni, stable et prospère»

Ce différend élève également «les risques dans le contexte d'instabilité régionale au Sahel», a-t-il ajouté avant de réitérer le soutien de Paris au plan marocain d'autonomie, que la France «considère comme base sérieuse et crédible pour une solution négociée».

La France, membre du «groupe des amis du Sahara occidental», estime que la «priorité doit être donnée au processus politique et soutient les efforts de l'ONU en ce sens ( ) et seul le dialogue peut permettre de parvenir à une solution politique réaliste, juste, durable et mutuellement agréée».

La France, a-t-il assuré, a des contacts bilatéraux «fréquents avec le Maroc et l'Algérie et encourage les efforts de rapprochement entre ces deux pays voisins».

Le conflit du Sahara dit «occidental», rappelle-t-on, est un conflit imposé au Maroc par l'Algérie qui finance et qui héberge sur son territoire à Tindouf le mouvement séparatiste du Polisario.

Le Polisario soutenu par le pouvoir algérien revendique la création d'un Etat factice au Maghreb. Cette situation bloque tous les efforts de la communauté internationale pour une intégration économique et sécuritaire régionale.